

دور الدولة القطرية في نرسوخ التاريخ القطري

د. نديح البيطار

عندما ننظر الى وضعنا التاريخي الحالي كعرب، كأمة عربية، فان الواقعة الاساسية الكبرى التي تطالنا هي الظلام الدامس الذي يلف هذا الوطن العربي من اقصاه الى اقصاه، هي الحلقة المفرغة التي ندر فيها مراوحين في مكاننا من الرباط الى عدن، هي الشعور الخانق باننا نواجه طريقاً مسدوداً في نضالنا القومي وكأن الهزيمة محتومة على كل نضال نقوم به في كسر اغلال هذا الواقع وتجاوزه.

هذه هي الواقعة المرة الاليمة التي تواجهنا والتي يجب الاعتراف بها والانطلاق منها. ولكن حتى الامس القريب وبالضبط حتى عام ١٩٧٠ ومن اواخر الخمسينات وعبير الستينات كنا في حالة تتناقض تماماً وجذريا مع هذه الحالة .

عند مقارنة الوضع الذي كنا نجد انفسنا فيه في المرحلة الاولى بالوضع الذي نجد انفسنا فيه في المرحلة التاريخية الحالية، فان إدراك التغيير الجذري الذي حدث تاريخيا في هذا الوضع يجب ان يحدث فينا رعبا فظيعا، ولكنه رعب يمكن ان يكون خلاقا ومفيدا من زاوية وحدوية او قومية تاريخية ان نحن ادركنا طبيعته وجدليته الموضوعية. فني بضع سنوات فقط تحول هذا الوضع من الجذور وانقلب رأسا على عقب ؛ في هذه المدة القصيرة انعكس نظام الاشياء التاريخي الى درجة ضاعت معها الارادة العربية الواحدة التي كانت تؤكد ذاتها عبر الوطن العربي فتضبط احداثه واتجاهاته وزال ذلك المد الوحدوي التاريخي الذي كان يخيف ويهرب حتى الموت الانظمة والقيادات المحلية والمحافظلة والقوى الامبريالية المساندة لها، وتبعثر موقف الصمود الحاسم امام الاحتلال الامريكي- الصهيوني لفلسطين- وهو الموقف الذي كان يؤكد ذاته حتى اثناء النكسات والهزائم- وماتت القدرة على المبادرة التاريخية التي كانت تميز النضال العربي فأصبح هذا النضال في حالة انحسار دائمة وتفكك مستمر ينشغل بنزاعات محلية مختلفة بدلا من الانشغال بالمقاصد التاريخية العليا التي كانت منطلقا ومرجعا له في تلك المرحلة السابقة، واصبح العربي فريسة اليأس والبلبللة والفوضى بدلا من الآمال المشرقة والاهداف الواضحة التي كانت تكشف عن طاقاته وتوجهها في وجهة تاريخية واضحة وحدوية القصد والمنطلق .

في تلك المرحلة السابقة كان لنا، بكلمة مختصرة، ارادة تاريخية واحدة نتكلم بها مع التاريخ والعالم، ارادة تاريخية واحدة يستمع لها العربي ويعمل بها من الخليج الى المحيط ، ارادة تاريخية واحدة نواجه ونلاحق بها الاعداء والقوى العدوانية من الداخل والخارج ، نعلو بها على النكسات والهزائم، بل نستخدم بها هذه الهزائم والنكسات نفسها في تجاوز وضعنا وتصحيح نضالنا ضد هؤلاء الاعداء. ولكن الآن تحولت تلك الارادة التاريخية الواحدة الى فسيفساء من الارادات القطرية المتنافرة المتناقضة، وفي بعض الاحيان المتقاتلة، التي تبعثر الطاقات، وتهدر الموارد وتشتت الامكانيات، وتحول هذا الوطن الى مستنقع قطري يزداد اتساع روائح دوله القطرية وسمومها القاتلة مع الوقت. في. تلك المرحلة كنا نعيش في قلب التاريخ ، ومع التاريخ ، وعلى مسافة ما من التاريخ تسمح لنا بتطويعه بقدر ما على الاقل لمقاصدنا التاريخية، اما الآن فاصبحنا مهديدين بدخول مقبرة

التاريخ . في تلك المرحلة كنا نعيش ونحيا كما يجب على كائنات انسانية تحترم نفسها ان تعيش وان تحيا، اما الآن فاصبحنا نحيا وكأن معالم الحياة نفسها ضاعت عنا . في تلك المرحلة كنا نقبل على الحياة نريد صنعها كعرب ، كأمة واحدة ، كشعب واحد، اما الآن فاصبحنا نعيش في اطار الدولة القطرية كمرجع اساسي ونهائي، أي على هامش التاريخ واقرب الى النبات منا الى الانسان الذي تفرض عليه انسانيته نفسها ممارسة ارادة يعلو بها على ذاته وواقعه ويحاول بها سيادة الحياة وصنع التاريخ .

كيف حدث هذا لنا؟.. ما هي الاسباب التي يمكن ان تفسر ما حدث؟.. ما حدث يعود، بكلمة مختصرة، الى كوننا قد انتقلنا من وضعية تاريخية كانت تعبر عن ذاتها بما يمكن تسميته بألية وحدوية الى وضعية تاريخية جديدة أصبحت تتحكم بها الألية- النقيض ، أي الألية القطرية. هذا هو السبب الاساسي الذي يفسر الحالة التاريخية التعيسة التي وصلنا اليها . هذه الحالة لا تعود بالتالي الى خلل ذاتي في الانسان العربي او الامة العربية، لا تعود الى غياب الطاقات والموارد، لا تعود الى فقدان الامكانيات والمؤهلات القيادية الكبيرة ، لا تعود الى ضياع الاستعداد للتضحية ونكران الذات والاقبال على الموت نفسه في الدفاع عن حريتنا وكرامتنا القومية، بل تعود الى سيادة هذه الألية الاخيرة . لهذا فان هذه الحالة التعيسة ستستمر، بل ستزداد مهانة مع الوقت والى ان ننجح في وضع نهاية لهذه الألية، ولكن هذا النجاح لا يرتبط برغباتنا، وهو غير ممكن دون ظهور ألية وحدوية جديدة تحل محلها. ولكن هذه الألية لا يمكن ان تظهر دون ظهور ما يمكن تسميته بالوضعية الوحدوية الموضوعية التي تفرزها، وهي وضعية تعني مجموعة من القوانين العامة التي يمكن الكشف عنها وتحديدها بالرجوع الى دراسة وتحليل الظاهرة الوحدوية كظاهرة تاريخية اي الظاهرة التي كانت تنتقل بها مجتمعات مجزأة او كيانات سياسية مستقلة من حالة تجزئة الى حالة وحدة.

في ثلاثة كتب تبلغ الالف ومائتي صفحة وهي كتاب (من التجزئة الى الوحدة) وكتاب (النظرية الاقتصادية والطريق الى الوحدة العربية) وكتاب (حدود الهوية القومية: نقد عام) وخصوصا في الكتاب الاول، رجعت الى هذه التجارب الوحدوية التاريخية بدراستها وتحليلها، وكننتيجة لهذه الدراسة التحليلية الجامعة كشفت عن انتظامية عامة او قوانين عامة كانت تعيد ذاتها فيها . هذا كشف لي ان اهم هذه القوانين هو ما اسميته بقانون الاقليم- القاعدة ، اي وجود اقليم بين الاقاليم المدعوة الى الوحدة يقوم بقيادة العمل الوحدوي ، وترتبط به حركة التوحيد السياسي عبر الوطن المجزأ كقاعدة ومحور لها . لهذا اسميت هذا القانون بالقانون الحفاز، اي القانون الذي يعني وجوده تحريك القوانين الاخرى ، واطلاقها، والكشف عن طاقاتها الوحدوية. هذا يعني، بكلمة اخرى، ان العمل الوحدوي لا يستطيع النجاح دون توفر هذا الاقليم- القاعدة ، وانه دون هذا الاخير يراوح في مكانه، عاجزاً سياسياً عن تحقيق الانتقال الى دولة واحدة او اية قفزة جديدة نحوها.

هنا نجد المتغير الاساسي بين المرحلة الاولى والمرحلة الثانية او الحالية. ففي الاولى توفر للعمل الوحدوي دور هذا الاقليم- القاعدة في مصر الناصرية، وفي الثانية زال هذا الدور، فظهر ذلك التناقض الهائل الذي اشرنا اليه بين المرحلتين. وجود هذا القانون بشكل رتيب في تجارب التاريخ الوحدوية يعني ان طبيعة عملية التوحيد السياسي تفرض في جدليتها الخاصة المستقلة هذا الدور. في تلك المرحلة كان يوجد عمل وحدوي ينطلق من قاعدة له تربط بين جميع معارك العرب وتطوعها لخدمة التحرير والتوحيد، تحرير العرب وتوحيدهم . ولكن الآن زالت تلك القاعدة التي

كانت تتخذ القرار العربي الاعلى الذي نرتبط به ، فتحولت تلك المعارك عن التحرير والتوحيد، واصبحت منشغلة باطاراتها ومراجعتها القطرية التي تقتل العرب وتبعثر امكاناتهم وطاقاتهم . في تلك المرحلة كان لنا مرجع نرجع اليه من المحيط الى الخليج، وبالرجوع اليه نتجاوز الروابط والانتماءات المحلية، ولكن زوال المرجع حرر هذه الاخيرة فهيمنت، وكانت هيمنتها تعني ليس فقط التشتت القومي، تشتت الارادة التاريخية الواحدة التي كنا نعمل بها في قوالب قطرية محلية، بل امتدت من ذلك الى قوالب طائفية، مذهبية وقبائلية وعشائرية داخل الدولة القطرية نفسها. هذا يعني، فيما يعنيه، تكريس التاريخ القطري على حساب التاريخ القومي ، اي النظر الى التاريخ من زاوية الدولة القطرية التي يتم عبرها التفاعل مع هذا التاريخ، وليس من زاوية الوجود القومي الواحد الذي لا يستطيع في الواقع ، في غياب الدولة القومية الواحدة، التعبير عن اية ارادة تاريخية واحدة تطوع ارادات الدول القطرية او تتجاوزها.

هذا الوضع الذي يفرز هذا التشتت، ويعزز ويغذي التاريخ القطري بارادته التاريخية المتناقضة والمنتازعة وحتى المتقاتلة، سيظل قائما ويزداد اتساعا وحده مع الوقت الى ان تتوفر لنا وضعية وحدوية موضوعية جديدة، وضعية يشترط وجودها وجود الاقليم- القاعدة ، الذي نرتبط به آنذاك في التعبير عن الارادة العربية التاريخية الواحدة، والذي نتجه اليه وكأنه دولة الوحدة ، فنفاعل مع التاريخ، بالرجوع اليه والارتباط به، تفاعلا تاريخيا موحد الاتجاه والقصد، وهو تفاعل نحتاج اليه ولا يمكن بدونه التصدي بأي نجاح فعال لآلية التجزئة القطرية التي ترتبت على وجود الدولة القطرية كمرجع تاريخي، فنعمل على الاقل على تجميد هذه الآلية الى ان تقوم دولة الوحدة من الرباط الى عدن .

القصد الوحدوي- اي القصد الذي لا يمكن بدونه تحقيق اي قصد من مقاصدنا المستقبلية ، والذي لا يمكن بدونه العمل مع التاريخ او دخوله مساهمين في صنعه، والذي لا يمكن بدونه لاي عربي ابدا ان يكون ثوريا او تقدما او متحررا- هذا القصد الوحدوي الذي كان ايمانا جماعيا ديناميكيا في المرحلة الاولى التي اشرنا اليها انحسر وتقلص ولكنه لم يتحول بعد من قصد حي الى شيء ينظر اليه الناس كوهم ، كنزوع طوباوي او مثالي مجرد دون جذور في التاريخ . ولكن استمرار التجزئة وما يترتب عليها من آلية قطرية يهدد بتحويله الى هذا المصير. ولهذا يجب، ان كنا حقا امناء لهذا القصد الذي ترتبط به قدرتنا على تحقيق اي مستقبل عربي جديد ، ان نتدارك الامر فنقوم بجهد فكري جبار مركز عبر الوطن العربي نحاول فيه تجميد تلك الآلية القطرية، والدعوة الى هذا القصد، والكتابة حوله، والتبشير به الى ان تعود اليه المبادرة التاريخية في توفر وضعية وحدوية موضوعية جديدة . هذا القصد لم يستسلم بعد، ولكن استمرار التجزئة دون اقليم- قاعدة يهدد بذلك، ينذر بمجيء زمن يستسلم فيه نهائيا للاقليمية على الاقل في المرحلة التاريخية الحالية او هذا العصر. هذا الوضع المتردي والذي يزداد ترددا مع الوقت يفرض ، في التصدي له، تجديد حيوية المقياس الوحدوي باعتباره المقياس الاعلى والمطلق .

هذا ما يفسر اذن الفرق الكبير الذي اشرنا اليه بين المرحلة الاولى والمرحلة الثانية الحالية التي نعيش فيها ابتداء من بداية السبعينات. ما حدث هو زوال الآلية الوحدوية التي ترتبت على وجود الاقليم- القاعدة، وحلول الآلية القطرية محلها، الآلية التي ترجع الى الدولة القطرية كمرجع نهائي لها. غياب الاقليم- القاعدة يعني ان الدولة القطرية تفرز في وجودها ذاتها، في جدليتها الخاصة، هذه الآلية التي تنتسب الى جميع جوانب الحياة الاساسية فيها، أي في القطر الذي نحتله. فكيف تتكون إذن هذه الآلية القطرية؟

الآلية التاريخية

تفرز الدولة القطرية، أولاً، ما يمكن تسميته بالآلية التاريخية- اي تفاعل القطر مع التاريخ في اطار الدولة القطرية، بالانطلاق منها والرجوع اليها كضابط وموجه له. فالتفاعل التاريخي الموحد الذي يوفره الاقليم- القاعدة في غياب الدولة الواحدة ، والذي لا يمكن بدونه في المدى البعيد للاقليم المنفصلة بناء هوية قومية واحدة او المحافظة عليها ان كانت موجودة ، هذا التفاعل زال من وضعنا وحلت محله تفاعلات تاريخية مختلفة متناقضة بعدد الدول القطرية.

التفاعل الاجتماعي في جماعة او علاقة اجتماعية معينة يقود، بصرف النظر عن مقومات ومقاصد الاجزاء المكونة له، الى نتائج جديدة تفرض سياستها وادراكها في ارضيتها الخاصة كنتائج جديدة تترتب اساسيا على جدلية هذا التفاعل وليس على نيات الاجزاء المتفاعلة فيه . هنا نجد الفرضية الاولى او الاله علم الاجتماع الحديث .

التفاعل التاريخي الموحد حول اقليم بين اقاليم المجتمع المجزأ، حول كيان سياسي بين الكيانات السياسية التي كانت تتجاوز ذاتها في دولة واحدة ، هو الذي كان يقف وراء ظهور الدول الجديدة عبر التاريخ، وخصوصا الدولة القومية الحديثة. هذا التفاعل الذي كان يحدث في اطار اقليم او كيان سياسي كهذا، ويعود اليه كمنطلق ومرجع هو الذي كان يوجه عملية التوحيد ويضع حدودها. فهذه الدول لم تكن، بكلمة اخرى ، نتيجة رؤيا تبويهي، تدبير واع ، ينظم ظهورها او تخطيط دقيق مسبق يضع حدودها، بل كانت نتيجة صراعات ومناقشات اعمال ومصالح وسياسات ومطامح واطماع متشابكة لا تقع تحت حصر، سواء كانت تعمل في اتجاه واحد او اتجاهات مختلفة ومتعادية، وتقود الى شيء جديد لم يكن مقصودا او مخططا له من البداية.

فالاختلافات المحلية، من اثنية ولغوية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية، واقتصادية كانت تنحسر وتخلي مكانها لتجانس عام يتزايد مع الوقت نتيجة هذا التفاعل التاريخي الموحد العام في اطار سلطة سياسية مركزية . ان اعرق القوميات الحديثة ظهرت نتيجة هذا النوع من التفاعل الموحد. فالروس مثلا، لم يكونوا روسيا، والانجليز لم يكونوا انجلترا، والفرنسيون لم يكونوا فرنسا، لان هذا التفاعل هو الذي كون روسيا والروس ، فرنسا والفرنسيين، انجلترا والانجليز .. الخ .

هنا نجد مبدأ اساسيا تعترف به وتنطلق منه العلوم الاجتماعية الحديثة. والواقع الاجتماعي التاريخي الذي ينشأ فيه الانسان هو الذي يكون هويته، وعندما يتغير هذا الوسط تتغير هذه الهوية. ان نحن اردنا بالتالي تغير الانسان وجب تغيير الوسط الاجتماعي الذي يتفاعل معه وتنظيمه بشكل جديد يقود إلى ذلك.. هذا يعني مثلا، فيما يتعلق بموضوعنا، ان العربي يحتاج ، كي يستطيع المحافظة على هويته العربية فيمارس ارادة تاريخية أو قومية واحدة إلى وسط واحد مماثل يمكن فيه ممارسة هذه الارادة . والحال أن الدولة القطرية تعني تعدد وتناقض هذا الوسط ، وهذا يعني بدوره تفاعلات وممارسات وتناقضات تقود في المدى البعيد إلى طمس الهوية العربية الواحدة واعادة صياغتها وتكوينها في هوية الدولة القطرية.

في مطلع العصر الحديث صاغ جون لوك نظرية جديدة تؤكد على فرضية الحسية (Sensualism) . فمصدر المعرفة كلها هو في الحواس ، والعلم يعني تطبيق المنهج العقلاني على المعطيات التي توفرها هذه الحواس لان الناس انفسهم كائنات عقلانية. فهو لاء ليسوا اشراراً في ذاتهم بشكل طبيعي أو فطري ، لان الوسط والتعليم يحددان بشكل كلي القدرة في طباعهم أو هوياتهم . ماركس نبه بأن الحسية تحافظ في هذا النوع من المادية على ازدهارها. وان هجوم فيورباخ على التجريد الهيجلي كان مكملاً أو متابعاً لمادية لوك ، النقطة الأساسية في الانتقال من المادية الحسية إلى الاشتراكية كانت كما اشار بعض المفكرين في التوكيد بأن الوسط هو الذي يحدد اساساً هوية الناس . فان كان الانسان يستمد جميع معرفته من تجربته الوسطية ، أي من وسط معين، فان الحس السليم والاخلاق يفرضان اذن ضرورة تنظيم العالم الاجتماعي بشكل يستطيع فيه الانسان ان يختبر وأن يحقق ما هو انساني حقاً، وبأن يصبح واعياً لذاته كإنسان . هنا يبرز خطر الدولة القطرية. انه في قيام وسط قطري يعزز ويغذي نمو هويات قطرية جديدة على حساب الهوية العربية الواحدة ، وذلك لأنه وسط يجعل من الصعب على العربي أن يحقق ذاته كعربي ، وبأن يصبح واعياً لذاته كعربي وعربي فقط .

من العبث ان نفتش عن سمة مشتركة أو مصلحة واحدة معينة تفتقر بالقومية في كل مكان . ليس هناك من عامل واحد، سواء كان اللغة، أو تقليداً خاصاً أو ديناً أو أرضاً أو وعياً عرقياً أو مصلحة اقتصادية أو حتى حياة سياسية واحدة .. الخ ، يكون جزءاً دائماً منها. ونادراً ما نجد ان عوامل واحدة تعيد ذاتها في قوميتين .

التحديدات التي كانت مماثلة لتحديد ارنست رينان الشهير والذي يقود بأن " ما يشكل الأمة ليس التحدث بلغة واحدة أو الانتماء إلى نفس الجماعة الاثنية، بل تحقيق أشياء كبيرة معا في الماضي، والرغبة في تحقيقها في المستقبل " ، هي أهم ما ظهر في تحديد هذه الظاهرة ، ولكنها تكشف عن نقص اساسي وهو تجاهل الاطار السياسي الذي يجب أن يحدث فيه هذا التحقيق للأشياء الكبيرة. فهذا الشرط يمكن أن يتحقق لعدد لا يحصى من الجماعات : لعائلة، لقبيلة، لحركة سياسية، لطائفة دينية، لشركة اقتصادية، لعمال مصنع واحد، أو حتى لعصابة.. الخ.. جماعة كهذه لا تصبح امة نتيجة لذلك . فالقومية هي الشعور بوحدة حال ومصير استطاعت، في ظل اوضاع تاريخية توفرت لها في مرحلة او عصر تاريخي معين : أن تحقق دولة واحدة أو أن تعمل على تحقيق دولة كهذه. فكيف يمكن لتحديد رينان وغيره من التحديدات المماثلة أن تصح؟ يجب اذن الاضافة بأن تلك الاشياء الكبيرة التي تحققها جماعة ما انما كانت تتحقق في اطار دولة واحدة أو في العمل على اقامة هذه الدولة، لأن هذا وحده يوفر لها التفاعل التاريخي الموحد، الوسط الاجتماعي السياسي المشترك الذي يمكن فيه ظهور القومية أو تكوين الامة الواحدة ، الشعور بالقومية كان يحتاج كي ينمو ويتطور إلى المشاركة في حياة واحدة ولكن هذه المشاركة كانت تعني سلطة سياسية واحدة تحدث فيها وتبرر وجودها وتدعو إلى الاحتفاظ بها.

كثيرون من الفلاسفة والمفكرين أخذوا يتكلمون في القرن العشرين عن اشكالية الانسان . عندما نراجع مفاهيمهم ونظرياتهم حول أسباب هذه الاشكالية، نجدها كلها تشير بشكل أو آخر، مباشرة أو غير مباشرة ، إلى غياب مرجع عام موحد، ينطلق منه هذا الانسان . لم يعد هناك ، في عبارة الفيلسوف ارنست كاسيرر، مثلاً، أية سلطة مركزية : لاهوت، ميتافيزيقا، علم، أو أي شيء آخر

يستطيع أن يوفّر مرجعا يمكن أن تعاد إليه الاختلافات في وجهات النظر، وهي طبيعية في أي حال، كما أنه لم يعد هناك أي مبدأ مقبول بشكل عام، وحتى في فروع العلم المختصة، كعلم النفس، مثلا. الاشكالية القطرية التي تواجهها، والتي تهدد بتدمير جميع مقاصدنا المستقبلية في التحرر والتقدم، وبتحويلنا إلى شعب مسحوق دائم، وباخراجنا من مجرى التاريخ والعيش على هامشه، هذه الاشكالية تعود اساسيا ، هي الاخرى ، إلى غياب المرجع الواحد الذي يتمثل باقليم- قاعدة يتم بالارتباط به التفاعل التاريخي الموحد الذي يمكن الحفاظ على هويتنا القومية وشحذها إلى ان تقوم دولة الوحدة . هذا الغياب يعني أن الدولة القطرية اصبحت هي المرجع وأخذت بالتالي تفرز آلية تاريخية، أو بالأحرى آليات تاريخية بعدد الدول القطرية، تكرر القطرية وما يترتب عليها من اقليمية نفسية وفكرية.

كثيرون، كثيرون في الغرب يتكلمون ايضا عن ازمة الهوية التي تعني الانسان الحديث . والهوية هي تنظيم طاقات الفرد النفسية والعقلية في بنية واضحة يعمل فيها على تحقيق مقاصد عامة معينة، ولكن هذا التنظيم يحتاج كي يكون- وذلك باعتراف وتوكيد عدد كبير من علماء النفس والاجتماع الذين انشغلوا بالموضوع- إلى محور تتمحور فيه وحوله وحدة هذه الطاقات .

الازمة القومية التي تواجهنا تعود، هي الاخرى ، إلى غياب هذا المحور الذي يمكن ان يتمثل، كما اشرنا مرارا، في اقليم- قاعدة فقط يستطيع وجوده وحده أن يفرز آلية تاريخية وحدوية تحل محل الآلية التاريخية القطرية التي تفرزها الدولة القطرية . فكما أن ذات الفرد تتمزق في تناقضات داخلية وتتبعثر طاقاتها وامكاناتها فتدور على ذاتها في فراغ وحالة ضياع بدون ذلك المحور ، كذلك ايضا تتمزق الهوية القومية العربية في تناقضات داخلية وارادات تاريخية متناقضة مستقلة، فتدور على ذاتها في فراغ وحالة ضياع بدون ذلك الاقليم- القاعدة الذي يستطيع وجوده وحده أن يدفعها إلى تجاوز هذه التناقضات والارادات، والى الكشف عن تلك الامكانات والطاقات وضبطها في ممارسة فعالة إلى ان تقوم دولتها الواحدة .

بين المفاهيم الاساسية الخاطئة جذريا التي كان يحدد بها الفكر الوحدوي كيفية الانتقال من التجزئة إلى الوحدة ، نجد المفهوم الذي يقول ان دولة الوحدة نتيجة طبيعية لوجودنا القومي الواحد، وان هذا الوجود يفرضها بسبب هذا الجوهر الواحد الذي يميز هذا الوجود ، وانها بالتالي حتمية تاريخية تنفرع من هذا الجوهر الواحد . في كتاب (حدود الهوية القومية : نقد عام) دلت على اعتبارية هذا المفهوم لان الهوية القومية لا تعني جوهرنا ثابتا تنطلق منه، ويدفع تلقائيا إلى دولة الوحدة بسبب وحدته ذاتها، بل هي هوية تاريخية أي ظاهرة تتحول مع الاوضاع الاجتماعية السياسية التاريخية التي يتفاعل معها عبر التاريخ مجتمع معين . لهذا عندما تكون هذه الاوضاع مختلفة ومتناقضة في تفاعل اجزاء هذا المجتمع أو اقاليمه مع التاريخ ، فان هذا التفاعل يفرز مع الوقت هويات قومية مختلفة لهذه الاقاليم .

في كتاب (من التجزئة.. إلى الوحدة) دلت أيضا، وذلك بالرجوع إلى تجارب التاريخ الوحدوية، ان نشوء الهوية القومية الحديثة كان نتيجة التفاعل التاريخي المشترك في اطار دولة واحدة، وان القومية لم تكن الطريق إلى الدولة الواحدة ، بل ان هذه الاخيرة هي التي كانت الطريق إلى الاولى. ان أقرب الامثلة الينا هو الهويات القومية التي بدأت بالظهور في امريكا اللاتينية عند نهاية الاستعمار الاسباني ، وفي آسيا وخصوصا افريقيا عند نهاية الاستعمار الغربي الحديث. فهذه

الهويات لم تظهر نتيجة وحدات ثقافية، اثنية، لغوية، اقتصادية.. الخ ، بل نتيجة وحدات ادارية وسياسية ذات حدود تاريخية، تحولت إلى دول جديدة عند نهاية الاستعمار .

الآلية النفسية

هناك ثانية ، بالإضافة إلى هذه الآلية التاريخية، ما يمكن تحديده كآلية نفسية تترتب هي ايضا على وجود الدولة القطرية، أي آلية تبلور المشاعر العامة بطريقة لاواعية في هوية هذه الدولة . ما يكون ويحدد الجماعة ليس اتحاد عدد كبير أو صغير من الناس في مؤسسة أو نظام معين، بل في كون هؤلاء ينظرون إلى انفسهم كعاملين من الداخل إلى الخارج- أي انهم يدركون انفسهم كأعضاء جماعة معينة (نحن). ولهذا فان أية جماعة تحقق درجة من الثبات والديمومة تتال هوية خاصة بها نتيجة تفاعلها المستمر في (نحن) تقيس بالرجوع اليه والانطلاق منه علاقتها بالخارج .

الدولة القطرية ظهرت في البداية كخطوة نحو دولة الوحدة ، وكانت تعمل بصدق، في بعض امثلتها على الأقل، نحو هذا الهدف ولكن بعد درجة معينة من انغماسها في الممارسات القطرية- أي بالانطلاق من القطر كمرجع- والتي تنتج عن وجودها ذاته كدولة قطرية يحدث تغير نوعي فتتحول إلى دولة ذات اتجاه اقليمي يقوم القطر على كل شيء خارجه، ويفرز اطارات نفسية خاصة تعبر عنها.

وجود الدولة القطرية يكون في البداية شرا مؤقتا نتحمله إلى ان نتمكن من التغلب عليه بخطوة وحدوية. ما بعد ذلك تتحول هذه الدولة إلى سلطة تفرض ذاتها علينا من الخارج، بالقوة التي تحتكرها قيادات حاكمة لا تريد التنازل عن سلطتها وامتيازاتها عبر أي خطوة وحدوية ، بعد ذلك تدخل مرحلة تؤدي عاجلا أو آجلا إلى ثبوت هذه الدولة، أي تحولها إلى جزء من المشاعر الداخلية والوجدان العام وذلك نتيجة تحولها إلى واقع سياسي تاريخي رتيب يعانیه الناس بشكل عفوي . عندئذ تتحول الآلية القطرية إلى آلية اقليمية ذات جذور نفسية عقلية عميقة، أي إلى تجزئة نهائية لأن وجودها القمعي السابق يتحول إلى وجود طبيعي . هذه النتيجة مفروضة علينا تاريخيا بسبب غياب أي سلطة عربية مركزية يمكن ان تقيس أعمال الدولة القطرية وتضبطها في خدمة مشروع دولة الوحدة .

الدول والايديولوجيات والمؤسسات تحقق حياة خاصة بها تمتد فوق الواقع الموضوعي الذي نتجت عنه، وتؤثر فيه بشكل خاص يمتد فيها . فما ان تبرز الدولة الايديولوجية أو المؤسسة، وتؤكد وجودها حتى تبدأ بمتابعة حياة خاصة بها فتحصل على استقلال نسبي كما يتضح من انعكاساتها في هذا الواقع . فهي تستطيع تحديد السلوك الانساني، وتطورها الذاتي الاضافي نفسه عن طريق تمثّل الافكار وضبط القوى الاجتماعية والاتجاهات التاريخية وتجاهلها أو تحييدها ، وعن طريق الثبات المحافظ الذي يدفعها إلى مقاومة التحولات التي تحدث في الاساس ، في الواقع الموضوعي الذي تمثله أو تعكسه (١).

ممارسة السلطة في اطرها الاقليمي تعني مع الوقت تبلور القيادات القطرية بشكل خاص في هذه الآلية النفسية القطرية حتى وان كانت بدأت بنفسية ومقاصد وحدوية نقية. ان جدلية هذه الممارسة تذيبها في الآلية القطرية إلى درجة لا تستطيع معها حتى ملاحظة سلوكها الذي اصبح اقليميا.

موقف هذه القيادات من السلطة والميول التي تنتج عنها تتبلور بالاضاع التي تحيط بها، والتي ترتبط اساسيا بالدولة القطرية، فتتفرع منها وترجع اليها. هذا بنطبق طبعا بشكل عام على كل جماعة وكل فرد ، لأن كل جماعة وكل فرد يكون نهائيا نتيجة تفاعل خاص مستمر مع الاوضاع التي تحيط به في وسط اجتماعي تاريخي ايديولوجي خاص ، ولكن الفرق هنا هو ان درجة محور القيادة السياسية في هذه الاوضاع تكون أعلى بكثير لانها تكون قاعدتها والمرجع المباشر الذي يضبط كل اعمالها فالمقررات أو المحددات المحلية هي التي تحدد سلوكها في السياسة الخارجية، في الصراعات السياسية، في المعتقدات الايديولوجية، وحتى في العلاقات الشخصية أو الانسانية. هذا يعني ان هذه القيادات تعجز عن تغيير سياستها الاقليمية لانها تتحول نفسيا إلى جزء لا يتجزأ منها، لانها تكون قد تعودت واعتمدت عليها. ان ما يمكن تسميته (بالحمافة التاريخية) الاولى التي تميزها آنذاك لا تكون في متابعة سياسة قطرية غير مثمرة ، بل في عجز عن الاستجابة للقوى والعوامل والتحويلات التاريخية والسياسية التي تدعو إلى تجاوز هذه السياسة، عندما تبلغ القيادات- وهنا اتكلم عن القيادات وليس عن كل قائد- هذه الدرجة من الانغماس في جدلية الآلية القطرية، فانها تتمركز آنذاك في المصالح الشخصية وتتمحور عليها ، عندئذ يشل الانشغال بالمصلحة الشخصية كل اهتمام بمصلحة القطر والدولة القطرية نفسها، وليس فقط بالاتجاه الوحدوي ودولة الوحدة (٢).

وجود أية حالة من الحالات لمدة طويلة من الوقت يخلق في ذاته نفسية عامة توحى بالتسليم أو الافتراض بأنها شرعية وحقيقية. ولهذا فان قيام طريق مسدود مستمر إلى دولة الوحدة قد ينتج ليس فقط ضعفا تدريجيا، بل ازالة نهائية للاستعدادات الوحدوية. استمرار الدولة القطرية يدفع في وجوده نفسه إلى تحويل تدريجي للايمان الوحدوي من ايمان حي إلى قشرة خارجية. من يبدأ بالتطلع إلى اهداف عالية، بتركيز مشاعره على قصد معين ثم يرى أن القصد ينهار أو (لا) يتحقق يتحول عادة أو في كثير من الاحوال عن هذا القصد، فيخسر المشاعر السابقة التي كانت تقف وراءه ، فيتجاهله ويبتعد عنه. كثيرون ينتقلون آنذاك إلى قصد آخر مضاد وبالتالي يصبحون أعداء (٣).

الناس يميلون، كما يبدو، إلى التماهي مع وسطهم وكأن العقل المجرد يريد تركيز ذاته في الواقع وذلك لأن الأشياء التي تحيط به تكون مألوفة منه. هذه الاشياء، وبصرف النظر عن قيمتها، تساعد على بناء هوية الفرد وتجعله قادرا على أن يشعر بالثقة التي تترتب على وجود مستقر ثابت .

الناس كانوا يشعرون دائما بحالة اغتراب عندما تكون هويتهم في خطر، فيعالجون ذلك بالتمسك بالقصد الذي تعودوا عليه، بالحالة القائمة التي تحدد سلوكهم وتضبط اعمالهم . قد يكون هناك طريق أحسن في تحقيق نفس القصد أو تحقيق مقاصد أخرى أحسن، ولكن هناك في وضعنا الانساني التاريخي، بالإضافة إلى الميل إلى التمرد والنقد ، ميل آخر ينفر من التغيير وخصوصا عندما يكون التغيير جذريا، ميل يتفرع من الريبة في المجهول، ويتجه إلى الاعتماد على التجربة أو المؤلف بدلا من التفكير النظري ، ويكشف عن استعداد للتكيف مع الوسط لأن هذا المؤلف يكون في طبيعته ذاتها كشيء مألوف أكثر قبولاً من اشياء غير مألوفة. هذا الايمان بالمؤلف أو التفضيل النسبي له قديم قدم الانسان . الامثال الشعبية التي نجدها في شتى الثقافات حول الموضوع ك (عصفور في اليد خير من عشرة على الشجرة) تدل على حيطة تنتج عن تجربة طويلة.

الآلية الايديولوجية

هناك، ثالثاً، ما يمكن تسميته بالآلية الايديولوجية التي تركز الدولة القطرية وتفصل تاريخها كتاريخ اقليمي . الدولة تواجه، كنظام سياسي ، مشكلة الشرعية، أي انها تريد من مواطنيها الالتزام بسلطتها ليس كنتيجة لروتين جامد لا واع ، أو كنتيجة عملية حسابية حول المصلحة الشخصية، بل نتيجة قناعة بأن الطاعة حق، لهذا فان كل سلطة سياسية لابد أن تعتمد مجموعة من المفاهيم المشتركة تضي على اوامرها صفة الواجب الاخلاقي، أو بكلمة أخرى ، ايديولوجية (أو موقفاً أو تصورا ايديولوجيا) تحدد موقفها وموقعها بالنسبة للمجتمع، للتاريخ، وللمستقبل.. الخ. فالسلطة تنتج ايديولوجية أو مفهوما ايديولوجيا يبرر السلطة كشيء طبيعي وضروري ويجعل مقاومتها جريمة يعاقب عليها القانون .

لهذا فان الدولة القطرية تحتاج، ككل دولة أخرى ، إلى ايديولوجية، وذلك لانها مضطرة إلى الاعلان عن سياستها كسياسة عقلانية تجد أساسها في معرفة صحيحة وعينية بمصالح المجتمع الأساسية وبحركة هذا المجتمع والتاريخ نفسه .

الدولة القطرية تفرز اذن في وجودها ذاته، في جدلية هذا الوجود المستقلة، نماذج ايديولوجية خاصة، وذلك لان كل نظام سياسي يحتاج إلى شرعية ما، والشرعية تحتاج إلى ايديولوجية أو تصور ايديولوجي ما، وهذا ما يعزل الدولة القطرية، ويخلق تناقضات وصراعات بين نماذجها المختلفة، ويكرس تاريخها الخاص على حساب التاريخ القومي .

الآلية السياسية

هناك، رابعاً، ما يمكن تحديده بالآلية السياسية التي تترتب على وجود الدولة القطرية كدولة وليس فقط كدولة قطرية، فالعالم يتشكل من دول ذات سيادة تميز كل منها بحددة بين مواطنيها وبين جميع الكائنات والمجتمعات الانسانية الأخرى ، وترتبط هؤلاء بها وحدها ويشكل استثنائي . دور الدولة هو اعطاء وحدة لنظام العلاقات الاجتماعية ككل ، وتنظيم هذه الوحدة على أساس جديد ، أو خلقها عندما تكون مفقودة. ان قدر المجتمع التاريخي يتشكل كله كدولة ، و بالتالي فان مصالح هذا المجتمع تتأثر مباشرة بمطالب الدولة، بحظوظها ومصيرها التاريخي، لهذا أشار كثير من المفكرين والفلاسفة السياسيين ان الدولة تملك في طبيعتها ذاتها غائية تضبطها، وان هذه الغائية تقع تماما داخلها، وتتشكل كليا من ميل مستمر إلى توسيع سلطتها، آخرون ذهبوا إلى أبعد من ذلك فأشاروا إلى أن بنية العالم السياسية التعددية (أي كونه يتشكل من وحدات أو دول سياسية كثيرة) تجعل من الضروري أن لا تسمح أية وحدة جماعية بأي تعدد سياسي داخلي بأي بعثرة لمركز القرار السياسي . ففي داخل كل وحدة جماعية يحق لمركز واحد فقط أن يصنع هذا القرار السياسي، وهو حق يجب المحافظة عليه بحرص كبير. انه قرار يجب أن يمارس نهائيا من قبل فرد واحد، لأن عقل الفرد فقط يستطيع أن يزن بفاعلية الاحتمالات الخطيرة التي تتعلق بتقرير المسألة الالهة وهي: من هم أصدقاء هذه الوحدة الاجتماعية ومن هم أعداؤها؟

كل دولة تشكل، في داخل النظام الدولي، وحدة تعمل بشكل استثنائي على خدمة مصالحها الخاصة، ولكن التحديد الذي تعطيه كل دولة لهذه المصالح يعدل في ضوء التغييرات الخارجية والداخلية التي تواجهها على الصعيد العسكري والديمقراطي والاقتصادي والسياسي . وهذا يعني أن توازن هذا النظام الدولي يكون متغلغلا وفي حاجة مستمرة إلى التكيف ، وهو أمر لا يمكن أن يحدث نتيجة عمل قيم عامة إلزامية على صعيد دولي ، لأن قيما من هذا النوع غير موجودة بين الدول، لهذا فإن الدولة كانت ولا تزال، كواقعة سياسية، تثير في المشاركين فيها اصداء شعورية، والتزامات عميقة تنتكر في كثير من الاحيان للفكر النفعي أو الذرائعي وتدعو إلى تجاوز الذات والاستسلام لهوية فوق الفرد ، روحية ، رفيعة، سامية.

هذا الواقع كان يدفع كثيرين ، حتى من بين المفكرين والفلاسفة السياسيين المعتدلين في مفاهيمهم حول الدولة، إلى التنبيه بان الفرد يجد نفسه منشغلا بالدولة بمستويات مهمة جدا في كيانه كله، لأن الدولة تتسرب عميقا إلى وجود الانسان وتشكل كينونته ذاتها . آخرون ذهبوا إلى أبعد من هذا فأروا أن الوحدات السياسية الكبيرة ومنها طبعا الدولة الحديثة تتميز (بقدره) خاصة تشاركها فيها الاديان فقط ، وهي اعطاء معنى للموت نفسه.

فالدولة تعني أليا منافسة ونزاعا، أو حتى اصطداما مسلحا ممكنا أو خطر الاصطدام مع دول اخرى، وهذا يربط مواطنيها معا وبشدة بها في قضية حياة أو موت مشتركة ضد مواطني دولة أو دول أخرى.

الدولة تعين حدود المصالح التي يشارك فيها مواطنوها وتضع أو تمثل الحدود التي تفصل بينهم وبين غيرهم من الناس، وهذا الدور الذي يتخيم المجتمع يعني ادارة واحدة وقانونا واحدا يتميزان بارادة عامة توحد معا الذين يعيشون في ظلها وتفصلهم عن الذين يخضعون لادارات وانظمة قانونية أخرى، هذا يعني نظاما واحدا يتجه بشكل منفصل ومختلف داخل كل دولة، وبالتالي شعورا بالتماثل في الداخل، والتمايز في الخارج .

من ناحية أخرى ، ان التعقيد المتزايد للمجتمع، واتساع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، اللذين يرافقان حركة التحديث والتصنيع، كانا يقودان إلى تعقيد واتساع متزايدان في وظيفة الدولة. هذا يعني انشغال الدولة بدرجة اعلى ومتزايدة بالقضايا الداخلية والمحلية. ولهذا نجد أن جميع الدول الحديثة كانت تواجه ضغوطا مستمرة ومتزايدة من جانب عدد متزايد من الجماعات التي تجد أن الحكومة مسؤولة عن تحقيق أو حماية حاجاتها.

هذه الملاحظات حول طبيعة الدولة، والدولة الحديثة بشكل خاص تدل، دون أي تعليق، على أن وجود الدولة القطرية يعني في ذاته آلية قطرية تنفرع منه وتترتب عليه بصرف النظر عن المقاصد العليا التي ترافقها، والتي قد تكون وحدوية .

الآلية الاقتصادية

هنا، خامسا، الآلية الاقتصادية التي تتفرع أيضا من وجود الدولة القطرية وتسهم من ناحيتها الخاصة في تكوين الآلية القطرية العامة التي تعزز هذا الوجود وتكرس التاريخ القطري على حساب التاريخ القومي . وبما انني عالجت هذا الموضوع بشكل جامع في القسم الاول من كتاب (النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة العربية)، وبما مجال هذا البحث لم يعد يتسع للوقوف امام هذه الآلية، فان القارئ الذي يريد متابعة الموضوع يستطيع الرجوع الى هذا الكتاب. هنا أكتفى فقط بالإشارة إلى بعض النتائج العامة التي خلصنا إليها في هذا الموضوع ، وهي، أولا، ان القوى والروابط الاقتصادية لا تقود في ذاتها إلى أي توحيد سياسي، ثانيا، ان تجارب التاريخ الاقتصادية التي اريد منها تحقيق اتحاد سياسي ما، كانت فاشلة في ذلك، ثالثا، ان المفهوم الوحدوي الاقتصادي الذي يقول بالطريق الاقتصادية إلى دولة الوحدة عن طريق مشاريع وروابط اقتصادية مختلفة تمتد عبر الوطن العربي هو مفهوم خاطيء تماما. انه ليس فقط عاجزا عن تحقيق هذا، بل ان الاعتماد عليه يقود، على العكس، إلى تكريس متزايد للتجزئة والاقليمية، وذلك لأن هذه الروابط والمشاريع لا تعمل في اطار دولة الوحدة أو تنطلق من وجود اقليم- قاعدة تتجه اليه وترتبط به وتعمل على مساندة العمل الوحدوي الذي يتمحور عليه.

الآلية الجغرافية

سادسا، وأخيرا، اريد الإشارة العاجلة إلى آلية قطرية أخرى هي آلية الارض التي تتفرع أيضا من وجود الدولة القطرية، وتسهم في تكوين الآلية القطرية العامة كعنصر من العناصر المكونة لها، هذه الدولة تعني، فيما تعنيه، أرضاً معينة، ذات حدود معينة، تمارس فيها وجودها، وهذا يعني، بدوره، وحدة أرض يتفاعل معها المواطنون في اطار هذه الدولة.

الباحثون قد يختلفون حول العوامل الاساسية التي تشكل القومية أو الأمة، ولكنهم لا يختلفون في أن ذلك يحتاج إلى الارض ووحدة الارض، خصوصا في القرن العشرين حيث لا يمكن لشعب بلا أرض أن يحافظ على هويته أو يصبح أمة. فالعجز مثلا يواجهون صعوبة متزايدة في الحفاظ على نمط حياتهم وهويتهم لانهم يجدون انفسهم مضطرين إلى التكيف مع نمط حياة الاكثرية التي يعيشون معها، لهذا نرى أن التجاور الجغرافي كان يمثل أحد القوانين العامة المهمة التي كانت ترافق تجارب التاريخ الوحدوية الناجحة، وان الشعب الواحد يتحول إلى شعوب وأمم مختلفة عندما تنتقل اقسام منه إلى أرض أخرى تعيش فيها . ان أقرب الأمثلة لنا تتمثل في الانجليز الذين استوطنوا اوستراليا ونيوزيلندا وامريكا وكندا.

الارض التي يعيش عليها شعب ما تتميز بمعنى رمزي عميق وبنوع من القداسة. فهي أولا المكان الذي يمارس فيه الشعب حقوقه ويشعر أنه في بيته، وهي مسرح الاحداث والمنجزات والاعمال الماضية والموقع الذي ينطلق منه الشعب في طموحاته ومقاصده المستقبلية ويربط به هذه الطموحات والمقاصد . الارض هي شيء يهيمن الشعب عليه وترتبط به هويته نفسها، لهذا ليس من الغريب أن تكون وحدة الارض شرطا لنشوء هذه الهوية.

الارض التي تقوم فيها الدولة القطرية كانت ولا تزال ارضا عربية ، ولكن التفاعل معها في اطار هذه الدولة يحولها إلى ارض اقليمية، فتصبح ارضا مصرية، سورية، عراقية، سودانية، كويتية، تونسية.. الخ . وهذا ما بدأ يظهر ويؤكد ذاته بوضوح .

ما تقدم يدل بوضوح على أن وجود الدولة القطرية يفرز في ذاته، وبصرف النظر عن النيات والمقاصد التي رافقت قيامها أو لاتزال ترافقها، آلية قطرية متعددة الجوانب تتركس نهائيا هذا الوجود وتاريخه القطري المنفصل ، عندئذ تتحول هذه الآلية إلى آلية اقليمية تضع نهاية لأي عمل وحدوي، ولفكرة دولة الوحدة ذاتها . ما يميز الاولى عن الثانية هنا هو أن الاولى تعمل دون وعي منا، تمارس جدليتها القطرية رغم ارادتنا ، رغم مقاصدنا الوحدوية، ورغم اعمالنا وطموحاتنا التي تريد تجاوز التجزئة في دولة الوحدة ، ولكن في الثانية- أي الآلية الإقليمية- تتحول هذه الآلية القطرية التي تفرض ذاتها من الخارج إلى آلية تبرز من الداخل، أي من اطارات نفسية وعقلية وفكرية تنطلق من الدولة القطرية، ترجع اليها، تتمحور عليها تريدها وترغب بها، أو على الأقل ترى أنه ليس من الممكن تجاوزها ، وأن دولة الوحدة وهم من الاحسن تجنبه. سيادة آلية اقليمية كهذه تعني نهاية آمالنا المستقبلية وطموحاتنا التحررية، وتحويلنا إلى شعب متسول يحيا على هامش التاريخ، ويعيش في الذل، وينشأ في المهانة.

ما العمل اذن؟ المخرج الوحيد من هذه الكارثة التاريخية النهائية التي تهددنا وتربص بنا هو، كما أشرت سابقا، ظهور وضعية وحدوية موضوعية تستطيع وحدها أن تؤمن لنا الشروط الموضوعية للانتقال إلى دولة الوحدة أو تحقيق قفزة وحدوية كبيرة نحوها . إن توفرنا أسميته بالاقليم- القاعدة، كما أشرت سابقا، يخلق مرة أخرى هذه الوضعية. لهذا فان توفر هذا الاقليم هو المخرج الوحيد الذي يمكن به على الاقل القيام بمحاولة جديّة ممكنة النجاح في تجاوز الدولة القطرية وخلق آلية وحدوية تحل محل آليتها القطرية التي تهدد بأن تتحول إلى آلية اقليمية.

جميع جوانب هذه الآلية القطرية العامة التي وقفت عندها وحللت جدليتها الموضوعية في هذا البحث تدل على ان الحل الوحيد لها والطريق الوحيدة التي يمكن بها تطويعها وتجاوزها والتغلب عليها، هو قيام سلطة مركزية في قطر ما من هذا الوطن المجزأ تستقطب الجماهير والمتقنين والمشاعر الوحدوية عبر هذا الوطن ، فتتجه اليها وترتبط بها ، و تتمحور عليها في نضالنا، النضال الوحدوي، نضال الحياة أو الموت لنا. والمجال لا يتسع طبعاً للوقوف عند كل جانب من جوانب هذه الآلية التي حلتها في هذا البحث ، وايضاح ضرورة هذه السلطة كحل لها، ولكن من الممكن القول أن لا حاجة إلى ذلك، لان العرض التحليلي السابق لها يدل في ذاته تقريبا ودون أي تعليق على هذه الضرورة.

إن كل دعوة وحدوية (كل دعوة ثورية) دون طريق موضوعية تفضي إلى دولة الوحدة وهي طريق يمكن تحديدها والتدليل عليها علميا على صحتها وشرعيتها في ضوء الظاهرة الوحدوية عبر التاريخ- تكون دعوة طوباوية تهدد بالتحول إلى حركة رجعية، دعوة وحدوية مجردة كهذه تنتهي إلى الإقليمية، فتكون بالتالي رجعية. هذه الوحدوية المجردة ، فيما يتعلق بالطريق إلى دولة الوحدة، كانت هي المنهج السائد في العمل الوحدوي . فبدون المنهج العلمي، والمنهج العلمي الجدلي، يصبح هذا العمل عملاً اعتباطياً. ولهذا فان القطيعة مع اشكال الفكر الوحدوي السابقة حول الطريق إلى دولة الوحدة تشكل الشرط الاول في اعداد العمل الوحدوي للتغلب على هذا الظلام الدامس الذي أشرنا اليه، وممارسة ذاته كفاعلية تاريخية، غياب هذا الوعي الوحدوي العلمي كان يعني وعيا مزورا يغذي، وبصرف النظر عن نيته ومقاصده ، الآلية القطرية التي وقفنا عند جوانبها الاساسية، ويتحول إلى اقليمية جديدة، أي اقليمية تخرج من العمل الوحدوي نفسه ودون وعي او تخطيط لذلك.

ابتداء من هيجل الذي تكلم في مجرى حديثه عن الثورة المضادة التي تخرج من قلب الثورة ، كان كثير من المفكرين يتكلمون عن خطر هذه الثورة المضادة التي تهدد مجرى كل ثورة وخصوصا عندما لا تحقق مقاصدها الاولى . هذا ما نواجهه الآن في الدولة القطرية التي تعني في الواقع الثورة المضادة في قلب الثورة أو العمل الوحدوي . هذه المجابهة مع هذه الدولة تتطلب بداية جديدة.

هذا يعني، فما يعنيه، اننا يجب أن لا نقف في نضالنا عند معارضة بعض القادة ، كإزالة حكومة، أو التحرر من حركة أو حزب ، أو سياسة أو قيادة معينة ، بل يجب أن ندرك تماما أن الانحراف الاساسي الذي تتفرع منه نهائيا هذه الانحرافات في القيادة أو السلطة أو السياسة هو الانحراف المتأصل في الدولة القطرية كدولة قطرية، وان هذه الانحرافات ستزداد مع استمرار هذه الدولة. لهذا فان تصحيح هذه الانحرافات والتغلب عليها يعني اساسيا التحرر من هذه الآلية ، وهو شيء غير ممكن بدون توفر الاقليم- القاعدة أي الاقليم الذي يوفر بوجوده ذاته دولة أخرى يتم الارتباط بها، وبالارتباط بها يمكن تجاوز هذه الآلية واستبدالها بآلية أخرى هي الآلية الوحدوية. واذا كان كل جانب من جوانب الآلية القطرية التي وقفنا عندها يدل بوضوح أن النقيض الذي يمكن به تطويعه والتغلب عليه هو توفر سلطة مركزية يتجه العمل الوحدوي اليها ويتمحور عليها، يصبح اذن وجود هذه السلطة التي تتمثل باقليم- قاعدة الضرورة الاولى التي لا يمكن بدونها تغلب هذا العمل على هذه الآلية القطرية التي تخنق انفاسه.

هنا يمكن أن نشير، كمثال تاريخي على هذا، إلى تجربة العمال السياسية. فهؤلاء بدأوا نضالهم في البداية ضد الآلات التي تستخدم في الانتاج البورجوازي ثم ضد افراد بورجوازيين ضد هذا المصنع أو ذاك.. الخ، ولكنهم ادركوا فيما بعد أن النضال الحقيقي المحرر الذي يمكن أن يعالج اساسيا المشاكل التي تواجههم يجب أن يتجه ضد اوضاع الانتاج البورجوازية نفسها، ضد الطبقة الرأسمالية كطبقة.

النضال العربي يكشف هو الآخر، أو يجب أن يكشف ما نشكو منه من مآسي وما ينزل بنا من مصاعب- يعود نهائيا إلى اوضاع هذا النضال القطرية، إلى الآلية القطرية التي تترتب على وجود الدولة القطرية، وانه كي يكون فعالا وناجحا يجب ان لا يتجه فقط إلى هذه السياسة أو تلك، هذه القيادة أو تلك، هذه المؤسسة أو تلك .. الخ بل إلى الآلية القطرية نفسها ، ولكن التغلب على هذه الآلية يفترض ظهور آلية وحدوية تسحقها، وهي آلية الاقليم- القاعدة الذي يتم التفاعل معه عربيا عبر الحدود، وعن طريق التفاعل معه خلق الآلية الوحدوية التي نندفع بها إلى دولة الوحدة. انتصار الآلية الاخيرة على الآلية الاولى لا يحتاج فقط إلى ادراك ضرورة هذا الانتصار، الى رغبة صرفة فيه، بل يحتاج ايضا وبشكل خاص إلى ظهور وضعية وحدوية موضوعية تسمح بذلك، والى وعي ضرورة هذه الوضعية.

المفاهيم التي سادت حول طريق الانتقال من التجزئة إلى الوحدة كانت تنظر إلى هذه الطريق بشكل مجرد ، لا تاريخي ، وكأنه من الممكن تفكيك بنية التجزئة واعادة تركيبها كما يفكك ويعاود تركيب الآلة. والآن نجد أن الخلل يعيد ذاته في المفاهيم التي تجابه الدولة القطرية في مجرى هذا الجزر الوحدوي وما يقترن به من ظلام دامس يطغى علينا . فهي تبدو وكأنها تقول ان كل ما نحتاج اليه

هو الارادة المصممة والحازمة كي نحقق تفكيك اجهزة هذه الدولة القطرية واعادة بنائها من جديد في دولة واحدة . التمرد على الدولة القطرية ليس كافيا في ذاته، بل يجب أن يقترن بادراك علمي للآلية التي تتركسها وتغذيها، الآلية التي تعود اساسيا إلى غياب الوضعية الوجدوية الموضوعية التي اشرفنا اليها، والتي يمكن لها وحدها افراز آلية اخرى هي الآلية الوجدوية التي نستطيع تحريرنا منها وقيادتنا إلى دولة الوحدة ، الوقوف عند التمرد فقط قد يضر بالنضال العربي في المدى البعيد أكثر مما يفيد، والواقع أن التمرد الفعال يعني تثقيفا بتلك الوضعية، بالاستراتيجية الوجدوية التي تفرسها وتترتب عليها، وبالآلية الوجدوية التي تنفرع منها.

كتب شوبنهاور يقول : " بين كل عشرة أشياء تزعنا هناك تسعة تكون عاجزة عن صنع هذا ان نحن ادركناها تماما في اسبابها، وبالتالي عرفنا ضرورتها". استمرار التجزئة السياسية الأليمة التي نقاسيها اخذ يولد موجة يأس كبيرة ، ويوحى حتى بخلل ذاتي في الذات العربية نفسها، لأننا لا ندرك ، في ضوء وعي علمي صحيح ، طبيعتها وطريقنا الى الخروج منها. عندما يتوفر لنا هذا الادراك نستطيع تجميد أكثر الآثار السلبية التي تترتب عليها ، وخصوصاً الآثار النفسية الخطيرة التي تهدد بالغاء النضال الوجدوي واخراجنا مع الوقت من الهوية القومية العربية نفسها.

وكما كتب فرانسيس باكون التعبير عن العقل العلمي الحديث في مطلع هذا العصر فإنه " عندما يعمل عقل الانسان فانما يعمل وفق طبيعة الاشياء ويكون بالتالي محدودا بها، ولكنه عندما يعمل على ذاته، كما بعمل العنكبوت على نسيجه فانه يكون بدون نهاية، فهو قد ينتج انسجة تثير الاعجاب بدقة الخيوط والعمل ولكن بدون مكسب ". ولقد كان الفكر الوجدوي في تصوره لطريق الانتقال إلى دولة الوحدة وكيفية التغلب على الدولة القطرية ، يفرز انسجة كأنسجة العنكبوت، قد تكون دقيقة البنية، ولكنها كانت بدون فاعلية تاريخية في تحقيق مقاصدها ، وذلك لان هذا الفكر لم ينطلق من وعي علمي بالظاهرة الوجدوية وقوانينها القطرية وجدليتها. إن المشروع الوجدوي الذي نريده ونحتاج اليه في بناء المستقبل العربي هو مشروع يدرك ذاته في ضوء هذه القوانين وهذه الجدلية، ويعني تماما ان عمله بدون هذا الادراك العلمي ينتهي (بالتواطؤ) مع الدولة القطرية وتعزيز استمرارها.

الدولة القطرية تفرز بوجودها ذاته الية قطرية ذات حياة خاصة بها، ومن الضروري ادراك طبيعة وجدلية هذه الآلية ان نحن اردنا تطويعها وبالتالي السيطرة عليها. هذا الادراك ضروري جدا في الاعداد لظهور وضعية وحدوية وموضوعية جديدة تفرز الآلية المضادة ، أى الآلية الوجدوية ، وهذه الآلية ضرورة اساسية في الانتقال مما نحن عليه، أي التذيل بالتاريخ ، إلى ما يجب أن تكون عليه وهو صنع التاريخ . إن الدولة القطرية تماثل قاطرة لا تعرف أين هي ذاهبة، وعندما تسال عن وجهتها تجيب فقط بالصفير واطلاق البخار. هذا الصفير الأهوج سيستمر في حالة الضياع التي نعيشها، في الظلام الدامس الذي يحيط بنا، إلى ان تبرز الآلية الوجدوية المضادة التي نستطيع بها تجاوزه والتغلب عليه.

الهوامش :

(١) هناؤكد فقط على الجانب السلبي ، أي الآلية القطرية التي تنتج عن الدولة القطرية . ولكن هذه الآلية ليست مطلقة لأن هناك أيضا آلية أخرى تنتج عن وجودها ذاته وكنقيض له لا يتسع هنا طبعاً المجال لمتابعة جدليتها . فمن الممكن القول ، مثلا ان هذه الممارسات القطرية التي تفرز هذه الآلية النفسية يمكن أن تعمل في المدى البعيد في وجهة معاكسة . فبعد درجة معينة من هذه الممارسات يتضح انها تزيد من المشاكل والصعوبات التي يواجهها القطر ، وتكشف باطراد عن عجز الدولة القطرية عن مواجهة التحديات والضغوط الخارجية والداخلية ، وهذا يدفع في ذاته الى التوجه الى دولة الوحدة كمخرج وحل .

(٢) هنا يمكن القول أيضا من زاوية جدلية وحدوية ان هذا الانشغال بالدولة القطرية يخلق النقيض الذي يهدد بتدميرها كقيادة قطرية .

(٣) هذا الانهيار قد يعود إلى طوبأوبة القصد ، أي قصد يكون دون جذور في الواقع الموضوعي، دون علاقة حية بالتاريخ كما يضع نفسه. ولكنه يمكن أن يعود أيضا إلى استراتيجية خاطئة في العمل في سبيله رغم أن مقومات الواقع وحركة التاريخ قد تكون من النوع الذي يدفع نحوه . هذا ما حدث لقصدنا الوجدوي حتى الآن . فعجزنا عن تحقيقه، أو تحقيق قفزة كبيرة نحوه يعود إلى استراتيجية خاطئة، وهي ستظل خاطئة إلى ان نتحرر من الوعي التبشيري أو في احسن الحالات الوعي الميتافيزيقي الذي كان يرافقها حتى الآن ، وترجع بدلا من ذلك إلى وعي وحدوي علمي يحددها وبضبطها ويكونها، أي إلى وعي يرجع إلى الظاهرة الوجدوية عبر التاريخ ويكشف عن القوانين أو الانتظامية العامة التي تعيد ذاتها فيها، وينطلق منها في تكوين عمله الوجدوي ، هذا الخطأ وليس العجز في ذاته هو الذي يهدد بتحويل الدولة القطرية إلى حالة عادية، أي إلى حالة لا تلبث ان تصبح حالة طبيعية.
